

عبد الهادي عياد *

هل يرث المتديّنون الأرض من خلال الديموغرافيا؟

الكتاب : *Shall the Religious Inherit the Earth?: Demography and Politics in the Twenty-First Century*

الكاتب : إريك كوفمان

مكان النشر : لندن، بريطانيا

الناشر : Profile Books

تاريخ النشر : ٢٠١٠

عدد الصفحات : ٣٢٠



يطبّقه على مروحة كبيرة من الديانات العالمية. وتتناول المراجعة التالية بصورة خاصة، فهم كوفمان للأصولية الإسلامية المنتشرة في مجتمعات المسلمين المهاجرين، ومجتمعات المسلمين في الدول العربية.

صحيح أن الكتاب ليس موجّهًا إلى الباحثين المتخصصين بعلم السكان، إلا أنه يزخر بالبيانات الصحيحة والسليمة والموثوقة والمعتمدة أكاديميًا. ويذكر كوفمان مجموعة كبيرة من الباحثين المرموقين في هذه المجالات، مثل خوزيه كازانوفا (J. Casanova)، أحد أهم علماء اجتماع الدّين، إضافة إلى تناوله شخصيات تركت بصماتها في مجالات العلوم والتاريخ والحضارة العربية، مثل المفكر البريطاني جون جراي (J. Gray)، والباحث

صدر كتاب إريك كوفمان (E. Kaufman) هل يرث المتديّنون العالم؟:

الديموغرافيا في القرن الواحد والعشرين في عام ٢٠١٠، أي في وقت شهدت فيه لندن- التي تخضع لتقلّبات القطاع المصرفي، وهي في الوقت نفسه مسقط رأس الكاتب- تداعيات الأزمة المالية العالمية. وسبق هذه المدينة أن شهدت أيضًا تفجيرات في السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وهي حوادث يذكرها الكاتب مرارًا كدليل على نمو التديّن الأصولي؛ إذ وقعت في مدينة مصنّفة علمانية منذ مدة طويلة، ويقطنها سكان يتتمون إلى جميع الديانات. ويستعير كوفمان تعبير «الأصولية» ليصف فئة معيّنة من المسيحية الإنجيلية (أو البروتستانت) في الولايات المتحدة، ومن ثم

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

والحياة العامة، وهو تابع لمركز بيو للأبحاث (Pew Research Center) أن نحو ٢٠ في المئة من الأميركيين الراشدين لا ينتسبون إلى أي كنيسة.^(١) إلا أن حتى أولئك الذين يعلنون عدم انتمائهم إلى أي مجموعة دينية، قد يعبرون عن إيمانهم من خلال معتقدات روحية قد يبدو أحياناً أن لا علاقة لها البتة بأي مجتمع حديث، كمثال أولئك الذين لا ينتمون إلى أي كنيسة لكنهم يؤمنون بـ«طاقة البلور الشفائية»^(٢). بكلمات أخرى، لا تعني العلمنة، بالضرورة، أن الأفراد يصبحون أكثر عقلانية في خياراتهم العقائدية الإيمانية، لمجرد عدم انتسابهم إلى أي مجموعة محددة ومعترف بها. وتعاني هذه الفكرة غير المكتملة بعض العثرات لدى تطبيقها على المجتمعات العربية.

غير أن المسلمين في البلدان العربية لا يلتحقون عموماً، وبالضرورة، بهيئة مأسسة محددة، في حين أن الكنيسة في الولايات المتحدة ترتبط عادة بالعمل الطوعي وبنشاطات اجتماعية أخرى. ومن الصعب بمكان تعريف مفهوم الرعاية لدى المسلمين بما يتناسب وأنماط الممارسات الدينية السائدة في البلدان العربية. وقد يعود ذلك إلى طريقة إدارة الصناديق الخيرية للمساجد والمؤسسات الإسلامية (ما يُعرف بالأوقاف)؛ إذ تشرف عليها الدولة في البلدان العربية إشرافاً مركزياً^(٣). لذا، قد يكون التعريف نفسه مضللاً، إذ ليس هناك من تعريف صارم لرعاية مسلمة متماسكة في ما بينها، وتربطها علاقة رسمية برجال الدين. من هنا، تنبع صعوبة جمع معلومات عن الفروق بين معدلات الخصوبة لدى

العربي عزيز العظمة. ومن اللافت أن كوفمان يمتلك ناصية اللغة، إذ إنه يطوِّع نشره ليجمع بين مجالات علمية متباعدة، بأسلوب أنيق وسلس كي يحوّل قراءة موضوع جدي إلى متعة حقيقية.

بداية، ينطلق الكتاب من المسألة التي كان المفكر جون غراي قد أثارها؛ إذ أقرّ بأن الديمقراطية والعلمانية كانتا دخيلتين على مشروع الحداثة، فشرح بأن الحداثة والتعليم لا يؤدیان بالضرورة إلى العلمنة، علماً بأن ذلك يتناقض بصورة صارخة مع أحد مبادئ العلمنة، التي استندت إلى بيانات التعداد للولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات. ويفترض ذلك المبدأ أن رفع مستوى التعليم يؤدي حكماً إلى تدين أقل. إلا أن كوفمان يشير -هو وآخرون كثر غيره- إلى أن المعلومات العملية المتوافرة عن الولايات المتحدة في العقود الأربعة الأخيرة أطاحت تلك الفرضيات. ولا داعي لتكرار الدور المتنامي للدين في الانتخابات الأمريكية، إذ بات معروفاً، إلا أن النقطة الأساسية التي يثيرها كوفمان، وهي تشكّل جوهر مقولته في علم السكان، تكمن في أن تنامي مظاهر التدين لا يعود إلى فشل تطبيق الأفكار العلمانية في الحيز العام، بل إنه ينجم عن الفرق بين حجم الأسرة لدى الإنجيليين الأميركيين الأصوليين، وحجمها لدى بقية الشعب الأميركي. ويعزو كوفمان تراجع العلمنة إلى الفروق في معدلات الخصوبة، لا إلى ما شهده التيار السائد لدى الأميركيين الإنجيليين من تحوّل نحو كنائس أكثر أصولية؛ فهو يرجّح بقاء أولاد الأسر الأصولية -وهم الأكثر عدداً- ضمن الكنائس التي يولدون فيها، ويتوقع أن يؤدوا في المستقبل أدواراً رائدة في الحيز العام. وتثير النقاط المطروحة أعلاه عدداً من التساؤلات بشأن إمكان تطبيق تلك الفرضية على المجتمعات العربية.

أولاً: الإسلام والأصولية والسياسات المؤيدة للإنجاب في المجتمعات العربية

بداية، لا بد من التساؤل عمّا تعنيه العلمنة تحديداً في الغرب، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة؛ فقد أعلن تقرير صدر حديثاً عن منتدى بيو للدين

١ التقرير الصادر عن مركز بيو: «ارتفاع عدد غير المنتمين إلى أي دين محدد،» (منتدى بيو عن الدين والحياة العامة، مركز بيو للأبحاث، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). انظر: "Nones on the Rise: One-in-Five Adults Have No Religious Affiliation." (Pew Research Center's Forum on Religion and Public Life, Washington, DC, 9 October 2012), on the Web: <http://www.pewforum.org/uploadedFiles/Topics/Religious_Affiliation/Unaffiliated/NonesOnTheRise-full.pdf>. المصدر نفسه.

٢ انظر: [et al.], Ulrika Martensson, in: Mattias Gardell, eds., *Fundamentalism in the Modern World*, 2 vols. (London: I.B. Tauris and Co, 2011).

الباحث المتخصص بالدراسات الإسلامية أحمد دلال، إلى أن العلاقة بين العلوم الطبيعية والفقهاء الإسلامي لم تشهد أي قطيعة تاريخية^(٦). ويؤكد دلال أنه حتى عندما استبعد العلماء المسلمون في القرون الوسطى مفاهيم من مثل الفلك والكيمياء القديمة، بقيت المجتمعات المسلمة متمسكة بها، حتى أن بعض العلماء في الحقبة العباسية اقترحوا نظاماً شمسياً تكون الشمس مركزه، ولم يعرضهم ذلك للمحاكمة مثل غاليليو. وذلك جلي في المجتمعات المسلمة المعاصرة؛ إذ يبرز النشاط السياسي الإسلامي في كليات الهندسة والعلوم الطبيعية في الجامعات العربية، خلافاً لما قد يتوقعه البعض لدى دراسة المجتمعات الأوروبية، حيث تخرج العلماء المتطرفون في كليات العلوم الطبيعية، وأهمهم ريتشارد داوكنز (R. Dawkins) الذي أشار إليه كوفمان مراراً في كتابه. أما الدليل الكمي الأهم، فيقدمه كل من ستيفان هيرتوغ (S. Hertog) وديغو غامبيتا (D. Gambetta) اللذين وجدوا أن المشتبه فيهم من الإسلاميين، في حوادث الإرهاب التي شهدتها أوروبا -كمثل تفجيرات ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ التي استهدفت القطارات الأرضية في لندن- كانوا بمعظمهم إما طلاباً وإما خريجي كليات الهندسة أو العلوم الطبيعية^(٧). وتشكك استطلاعات الرأي العام العربي الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بنظرية كون مستويات التعليم العالية تؤدي إلى التخلي عن الالتزام الديني، وإن يكن حاملو الشهادات الجامعية لا يصنفون أنفسهم بأنهم «متدينون جداً».

وتجدر الإشارة إلى أن كوفمان يعي النقاط المذكورة أعلاه، إلا أن مجموع الدلائل المشار إليها أنفاً تحوّل توتحي الحذر لدى مقارنة تستند إلى عمله عند توقع التغيير في المجتمعات العربية، على الرغم من الأسس القيمة التي ينطلق منها.

العائلات «الأصولية» المسلمة والعائلات المسلمة التي تمثل التيار السائد، لأن ليس هناك من معايير تشير إلى وجود مثل تلك المجموعتين في المجتمعات الإسلامية. من هنا، قد تبدو المقارنة بين نسبة التدين لدى المجتمعات العربية ونسبتها لدى المجتمع الأمريكي مستعصية، إن لم نقل مستحيلة.

وفي حال توافر، على سبيل الافتراض، تعريفٌ يحدّد الرعية المسلمة، يبرز فرق ملحّ آخر؛ إذ إن السياسات المؤيدة للإنجاب، التي تبناها الأصوليون الإنجلييون في الولايات المتحدة بصورة واعية، لا تتمتع، بالضرورة، بشعبية عند المسلمين المتدينين. وقد سلّم كوفمان نفسه بأن الحكومة الإيرانية الدينية التي يناسب تعريفها بأنها أصولية، أبدت انفتاحاً تجاه تنظيم الأسرة؛ إذ تدتّ معدلات الخصوبة نتيجة السياسات الإيرانية، لتصل إلى ١,٩ ولادة لكل امرأة عام ٢٠٠٦، بعد أن كانت ٧ ولادات للمرأة الواحدة قبل الثورة مباشرة، وهو ما يؤكد أن معدّل الخصوبة في إيران أدنى من معدّل الخصوبة في أغلبية الدول الأوروبية^(٨). إضافة إلى ذلك، لا يعارض الفقهاء المسلمون، سنةً وشيعةً على حد سواء، تنظيم الأسرة، الأمر الذي يصعب تصور أن المجتمعات المسلمة مقبلة على موجة من الأصولية، أو على الأقل تلك الأصولية التي تغذيها العوامل الديموغرافية.

وهناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام لدى محاولة تطبيق نظرية كوفمان على المجتمعات المسلمة، وهي من ركائز العلمنة، ولا يسعى كوفمان إلى تحدّيها البتة. فقد تضمّنت النظريات الأولى التي تناولت أسباب تحوّل المجتمعات نحو العلمنة، افتراض وجود ارتباط إيجابي بين مستويات التعليم والحركات التي تحيد عن الإيمان والممارسات المرتبطة بالدين^(٩). وفي هذا الصدد، يشير

٤ انظر على سبيل المثال: Mohammad Jalal Abbasi-Shavazi, Peter McDonald and Meimanat Hosseini-Chavoshi, *The Fertility Transition in Iran: Revolution and Reproduction* (Heidelberg; New York: Springer Verlag, 2009).

٥ هذا الاعتقاد سائد، ولكنه يعرض بوضوح في التقرير الصادر عن مركز بيو «ارتفاع عدد غير المتدينين إلى أي دين محدد»، منتدى بيو عن الدين والحياة العامة، مركز بيو للأبحاث، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، انظر: «Nones» on the Rise: One-in-Five Adults Have No Religious Affiliation».

٦ انظر الفصل الذي كتبه أحمد دلال في: John Hedley Brooke and Ronald L. Numbers, eds., *Science and Religion around the World* (New York: Oxford University Press, 2011).

٧ انظر: Diego Gambetta and Steffen Hertog, «Why Are there so many Engineers Among Islamic Radicals?», *European Journal of Sociology*, vol. 50, no. 2 (August 2009), pp. 201-230.

ثانياً: أوروبا ومسألة الأقليات المسلمة المهاجرة في بريطانيا

صحيح أن المجتمع البريطاني أكثر من الولايات المتحدة علمانية وأقل منا تديناً، إلا الهويات المذهبية فيه، حتى بين المذاهب المسيحية المختلفة، لا تزال قائمة^(٨). أما الخوف من النفوذ الإسلامي وتأثيره في الحياة العامة، فهو ليس بجديد في بريطانيا؛ إذ أشار إليه الكاتب البريطاني جيلبرت كيث تشسترتون (G.K. Chesterton) في روايته الحانة المتقلبة، الصادرة عام ١٩١٤. فحوادث الرواية تدور حول النفوذ المسلم المتنامي المحتمل في بريطانيا، إلى درجة يُحظر فيها شرب الكحول في مستقبل افتراضي، وهو ما يؤدي، وفقاً للرواية، إلى حركة مقاومة لذلك التوجّه من خلال استحداث حانة متقلبة تقدّم الجعة في أطراف البلاد. طبعاً، لا يشاطر كوفمان المجتمع البريطاني مخاوفه، بل يخصص صفحات من كتابه لتبديد ذلك القلق، ويذهب أبعد من ذلك ليؤكد الأسس العنصرية لدى عدد كبير من مروّجي هذه الأفكار -على الرغم من ادعائهم المحافظة على مكتسبات الفكر التنويري والتمسك بها، ليفسّر معارضتهم للإسلام. وفي الوقت الذي يعير البريطانيون كبير اهتمام للسلاطات، فإنهم اليوم مطلعون على آراء برنارد لويس التي تشكّل استفزازاً لهم، إذ توقع أن يصبح أغلبية سكان القارة الأوروبية من المسلمين، وذلك قبل نهاية القرن الواحد والعشرين، حتى أن بعض المعلقين في وسائل الإعلام البريطانية، مثل المدعوة ميلاني فيليبس (M. Philips) المعروفة بتعاطفها مع التطرف الصهيوني، ذهب أبعد من ذلك لدى دمجها الأساء والمصطلحات، إذ عمد هؤلاء إلى استعمال مصطلح «لندنستان» و«يوروبيا»، ليروّجوا للمخاوف والقلق من النفوذ المتنامي للمجتمعات المسلمة في المملكة المتحدة، وفي الغرب عموماً.

٨ تجدر الإشارة إلى الذعر الذي أصاب الرأي العام بشأن اعتناق كل من رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير والرئيس السابق للحزب الديمقراطي الليبرالي شارل كينيدي، للمذهب الكاثوليكي.

صحيح أن أنصار ذلك التوجه وأصحاب تلك الهواجس هم من الناشطين والناشطات، إلا أنهم يغلفون وجهة نظرهم بقيم التنوير، فيدعون أنه إذا جرى قبول الإسلام والمجتمعات الإسلامية بتسامح مفرط، فإن من شأن ذلك أن يتهدّد الحرية العامة المكتسبة من عصر التنوير.

هنا تبدو حجج كوفمان أكثر وضوحاً وأشدّ قابلية للتطبيق؛ فهو يؤكد أن عدداً كبيراً من المخاوف تلك تستند إلى عنصرية قائمة على العرق، ولا تتضمن أي خوف صادق على تبدّد قيم التنوير. ويذهب أبعد من ذلك ليشير إلى أن معدلات الخصوبة لدى مجتمعات المهاجرين الآتين من شمال أفريقيا والمقيمين في أوروبا الغربية، قد هبطت مقارنة بمعدلات الخصوبة في بلدان المنشأ^(٩). ويتابع كوفمان بالجرأة ذاتها، لدى تناوله الأقليات المسلمة المهاجرة، ليرى أن نسخة أوروبية من الإسلام - في حال تم تجاوز العثرات التي تواجه اندماجهم - من شأنها أن تقيم التحالفات مع اليمين المسيحي المحافظ - لا المتطرّف، بل المقصود هنا هو نهج من عُرفوا بالمسيحيين الديمقراطيين، في «حرب الثقافات» الأوروبية. ووفقاً للسنياريو الذي يعرضه كوفمان، سيتحالف ممثلو المسلمين المحافظين في المجتمعات المهاجرة، مع المجموعات المسيحية الديمقراطية في أوروبا، لمناهضة فكرة منح حق الزواج للمثليين جنسياً. ويسهب كوفمان في تفسير التفاصيل الدقيقة لاحتمال حدوث ذلك. إلا أنه يلفت إلى أن اعتراضاً قد ينشأ بشأن الإجهاض وتنظيم الأسرة، إذ إن المسلمين الليبراليين، كما ذكر آنفاً، أكثر ليبرالية من الكنيسة الهولندية التي لم تخضع لأي إصلاح، والتي تطرّق إليها الكاتب مطوّلاً.

أخيراً، يمكن القول إن كتاب كوفمان قيّم لأنه يوضّح بعض القضايا التحليلية المحيطة بتفاعلات الأديان مع المكونات الديموغرافية، وهو في الوقت ذاته مصدر إلهام لدراسات منشودة عن الوطن العربي ونابعة منه.

٩ انظر: هاشم نعمة فياض، «هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا (هولندا نموذجاً)»، (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.dohainstitute.org/> > release/00950d14-f52d-4e61-9a1b-b64d24e973ef>.